



خُصَّابُ صاحِبِ الجِلالَةِ المِلا مِعمَدِ السِلامِ
فِي قِمةِ أهْداَفِ الأَلْفِيَةِ لِلتَنْمِيَةِ

نِيوِيورِك، 09 شِوالِ 1431هـ المُوافِقُ 20 شِتابِ 2010م

فِما يَلِي نِصْرَ الخُصَّابِ الخِ القاهِ صاحِبِ الجِلالَةِ المِلا مِعمَدِ السِلامِ نِصْرَ اللهِ يَومِ الأَثْنِينِ 20 شِتابِ 2010، فِ قِمةِ أهْداَفِ الأَلْفِيَةِ لِلتَنْمِيَةِ المُنْعَقِدَةِ بِنِيوِيورِك:

"اللِعمَدُ لِلهِ وَالصِلاةُ وَالسِلامُ عَلَي مِولانا رِسولِ اللهِ وآلِهِ وَحِبِّهِ،

السِيبِ الرِئِيسِ،

أُصْحابِ الجِلالَةِ وَالفِخامةِ وَالسَموِ وَالْمَعاليِ،

السِيبِ الأَمِينِ العَلامِ،

حِضراتِ السِيباتِ وَالسِلامَةِ،

يُحِيبُ لِي أنِ أَشارِكَ فِ هَذاِ الاجْتِماعِ رِفيِعِ المُستَوايِ لِلجَمعيَةِ العَامةِ لِلأمَمِ المُتَحَدَةِ، المُخَصَرِ لِلأَهْداَفِ الإِنمائيَةِ لِلأَلْفِيَةِ؛ مِنوْها، بِحايَةِ، بِالأَمِينِ العَلامِ، السِيبِ بانِ كِري مِونِ، عِرضَهُ عَلَي جِعلِ قِضاياِ التَنْمِيَةِ عَلَي رَأْسِ الأَسْبيباتِ الأُممِيَةِ.

وَعِندَما نَلتَمِزُ اليَومِ، بَعْدَ مِضِيِّ عِشْرَ سِنواتِ عَلَي اِعْتِمالِ "إِعلانِ الأَلْفِيَةِ"، كِتِوافِقِ جِماعِيِ لِضِمانِ تَنْمِيَةِ بَشَريَةٍ وَمِستَدامَةِ، مِنسَجَمَةِ عَالميًّا؛ فِإِنِ ضِميرِ الإِنسانِيَةِ يَسألُ لِقِداءِنا: ما عَدا تَحَقُّقِ مِنَ الأَهْداَفِ المُتَحَدَةِ فِ هَذاِ الإِعلانِ التارِخِيِّ؟

إِنِ التَحَلِّي بِروحِ المُسؤولِيَةِ وَالصِراحةِ، يَلزِمُنا بِأنِ نِجْعَلَ مِنَ اجْتِماعِنا وَقِفةَ مِوضوعِيَةٍ، لِتَقْيِيمِ ما تَحَقُّقِ مِنَ تَقْدِمِ، وَقِحاكِدِ العِوائِظِ الَّتِي نِتَعَيَّنُ قِبالَها، وَالتَوجِهَ لِوَضْعِ الاسْتِراتِيجِياتِ اللازِمَةِ، لِلْمِضِيِّ قِدامَ فِ تَقْيِيرِ الأَهْداَفِ الإِنمائيَةِ لِلأَلْفِيَةِ، فِ أَفِقِ سِنةِ 2015.



فالأمر يتعلق برفع حد كبير، ويقتضي عمل مسؤولية مشتركة، سواء من لدن شركائنا من الدول المتقدمة، التي يتعين عليها الوفاء بالتزاماتها، فيما يتعلق بتمويل التنمية، أو من قبل الدول النامية، التي يجدر بها وضع الأهداف الإنمائية للألفية في صلب سياساتها الوصية.

وذلكم هو النهج القويم الذي سلكه المغرب، حيث قمنا، منذ سنة 2005، بإصلاح المبادأة الوصية للتنمية البشرية. وقد اعتمدنا في بلورتها مقاربة تشاورية وإعلامية، تقوم على المشاركة الديمقراطية، وحكمة القرب، وعلى تبني الفاعلين المعنيين، لمشاريعها الهادفة للتصدي للعجز الاجتماعي، بخلق أنشطة مدرة للدخل، وفرص الشغل.

وبفضل هذه المبادأة المقدامة، وما يواكبها من إصلاحات عميقة، ومنخفضات قصافية، وأوراش هيكلية، قصع المغرب أشواكها متقدمة، لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة ما يتعلق منها بمحاربة الفقر والعشاشة والإقصاء، وتعمير ظروف العيش بالعالمين الحضري والقروي، لا سيما بتعمير الاستفالة من الكهرباء والماء الصالح للشرب.

وبموازاة ذلك، قامت بلادنا بإحداث نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض، وكذا نظام المساعدة الصحية لفائدة الأشخاص المعوزين.

كما حققت المملكة، بإرادة سيادية، تقدما ملحوظا بشأن المساواة والإنصاف بين الجنسين، في مجالات الأسرة والصحة والتعليم، وسوق الشغل، وتعزيز التمثيل السياسي للمرأة، وحضورها الفاعل في الحياة العامة. وقد تمكنا، بفضل انتهاج تعميم التعليم الابتدائي، من تمكسر 93 في المائة من الأطفال ما بين 6 و 11 سنة. ومنذ 2008، اتخذنا منخصصا استعجابيا، لتسريع وتيرة إصلاح منظومة التربية والتكوين.

وبالنظر للأهمية التي توليها للبعد البيئي في التنمية، فقد قصعنا خصوات موفقة، في مجال المحافظة على البيئة، ومكافحة التغيرات المناخية. وعملا على النهوض بتنمية بشرية مستدامة، بالاستغلال الأمثل للتكنولوجيات الجديدة والنخيفة، أهلقنا منخصصا رائدا للصاقة الشمسية، وبرناجها منكمبها لإنتاج الصاقة الرجيية، وبفضلهما سيتمكن المغرب، في أفق سنة 2020، من تغطية 42 في المائة من احتياجاته الصاقية، من مصادر متجددة ونخيفة.



السيد الرئيس،

لقد أتاح الالتزام المشترك لقمة الألفية، تغيير مصير الملايين من الناس الذين أصبحوا يتمتعون بحقوقهم في التعليم والصحة والشغل والعيش الكريم.

لكن، هل يرضى الضمير الإنساني أن يظل أزيد من مليار شخص يعانون الجوع، وأن يموت ملايين الأطفال سنويا، من سوء التغذية، أو بسبب أمراض وأوبئة، صار علاجها متوفرا وبتكلفة بسيطة؟

كلا. إننا نرفض هذا الواقع المر، المنافي للمقاصد السمحة للأديان السماوية، والأنظمة الديمقراطية، والمواثيق الدولية، والقيم الإنسانية المثلى للإخاء والتضامن والإنصاف. هذا الواقع الذي يتم استغلاله، للأسف الشديد، لإيذاء نزوحات الحقد والتخرف.

لذا، وانفراضا منه في تعزيز شراكة عالمية تضامنية، وضع المغرب التنمية البشرية، وتحقيق أهداف الألفية للتنمية، في صلب سياسة ملموسة وخلاقة للتعاون جنوب-جنوب، خاصة مع الدول الإفريقية الشقيقة.

ومن هنا، فإن الالتزام السياسي الثابت من قبل جميع الدول، واعتماد شراكة عالمية واسعة ومضبوطة، مدعومة بجدولة زمنية دقيقة لتفعيلها، يعدان خير ضمان لتحقيق أهداف الألفية.

كما يجب الانخراط من الآن في تفكير استشرافي، وعمل استباقي، لما بعد سنة 2015، لتحقيق استمرارية مبادئنا، والتأهيل لرفع التحديات الجديدة.

سنبذلنا إلى غلب العمل الجماعي العالمي لتوصيد نموذج تنموي بشري ومستدام، تضامني ومتناسق، وذلك في نضال حكامه عالمية منصفة وناجعة، وتوفير العيش الكريم لأجيالنا الصاعدة، وبناء مستقبل مشترك، يسوده الأمن والاستقرار، والتقدم والازدهار.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته".